قضايا سياسية

اسم المقال: التطرف العنيف واستراتيجيات الوقاية
اسم الكاتب: م.د. حازم جري منيخر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1418
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 20:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التطرف العنيف واستراتيجيات الوقاية

Violent extremism and prevention strategies

م.د. حازم جري منيخر *

الملخص

تشكل ظاهرة التطرف العنيف تحد جديد ومضاف الى استقرار المجتمعات وبناء الدول لاسيما تلك التي تعاني من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية والتي في اغلبها تصنف على انها دولا هشه، تواجه الدول تحديات في مكافحة التطرف العنيف والوقاية في ان واحد، فعميلة الاقتصار على القوة الصلبة لم تكن ذات جدوى بل في الكثير من الاحيان تنعكس سلبا وتزيد من حدة المواجهة،لذا بدأت الدول بالتوجه نحو تفكير ونهج جديد يتبنى مسارات وقائية واصلاحية قائمة على اسس القوة الذكية .

الكلمات الافتتاحية: التطرف العنيف، المقاربات الاستراتيجية، الوقاية، التمكين

Abstract:

The phenomenon of violent extremism is one of the entrances to the international, regional and local crises, especially those that were accompanied by changes in political regimes, or the growing popular resentment against the ruling authority. The phenomenon of extremism has emerged in the Middle East and has taken international dimensions, as if what happened with what is known as the Arab Spring revolutions is the official announcement of the emergence of the phenomenon of extremism in societies of change. What we live in today reminds us of previous historical stages, which many countries and societies have gone through in their various forms and levels. The phenomenon of extremism and extremism in it is an old phenomenon that arose and developed with the emergence and development of intellectual theory at the religious or ideological level, and the repercussions it has on the human lifestyle and its impact on the behavior of societies in general.

* وزارة التعليم والبحث العلمي

المقدمة :

تعد ظاهرة التطرف العنيف احد مداخل الأزمات الدولية والإقليمية والمحلية، لاسيما تلك التي ترافقت مع عمليات تغيير في الأنظمة السياسية، أو تزايد النقمة الشعبية على السلطة الحاكمة. برزت ظاهرة التطرف في منطقة الشرق الأوسط وأخذت إبعادا دولية، وكأن ما حدث بما يعرف بثورات الربيع العربي هو الإعلان الرسمي عن بزوغ ظاهرة التطرف في مجتمعات التغيير. الذي نعيشه اليوم يذكرنا بمراحل تاريخية سابقة، مرت بها العديد من الدول والمجتمعات بمختلف إشكالها ومستوياتها. فظاهرة التطرف والغلو فيه ظاهرة قديمة نشأت وتطورت مع نشوء وتطور النظرية الفكرية في المستوى الديني أو الإيديولوجي القيمي، وما تفرزه من تداعيات على نمط الحياة البشرية وتأثيرها في سلوك المجتمعات بشكل عام.

تكمن الاشكالية في ان تفاقم وتنامي ظاهرة التطرف العنيف التي تبنتها الجماعات الإرهابية، وعبرت عنها بعمليات عسكرية واسعة النطاق بدءا من ليبيا ومصر وسوريا والعراق واحتلال إجزاء واسعة من الأراضي والإعلان عن قيام خلافتهم المزعومة. ادت الى اختلاف الكثير من الباحثين في تفسير الظاهرة وتوسعها، ولاسيما على مستوى الإداء إلى وجود أزمة أمنية وعسكرية، إلا أننا نجد إنها لا تفسر أو تقف عند حدود المجالين المذكورين رغم الكثير من الآراء تمسكت بهذا التفسير خطأً أو انفعالاً بالموقف آنذاك – احتلال إراضي ومن سوريا والعراق – وما انطوى عليه من صدمة أو على الأقل مفاجأة أو مباغتة. هذه الأزمة العميقة لا يمكن إن تحدث مالم تكن لها أصول سياسية على جميع أطرافها مما يقتضي تقصي العوامل والمتغيرات ذات الصلة بالبعد السياسي الحاضن للأبعاد الأخرى دون التقليل من أهمية تلك الإبعاد إطلاقا.

وبما أن القاعدة الأساسية لانبعاث الفكر المتطرف في رفض الواقع ، حيث تبدأ بالنهج الفكري وتنتهي عند مخرجات السياسة (الأزمات السياسية والاقتصادية). مما ينتج الفوضى المجتمعية التي تؤهل تلك الجماعات المتطرفة إلى استقطاب وجذب الآخرين للانضمام إلى صفوفها وفق معادلة : كلما تعاظمت الفوضى داخل الدولة كلما تعاظمت فرص خطاب التطرف وتنامي خيارات التطرف لدى فئة كبيرة من المجتمع.

وفق المعطيات أعلاه يحق لنا إن نطرح تساؤل: هل التطرف العنيف ومخرجاته الجماعة الإرهابية تتقاطع مع المشاريع الوطنية السياسية في المنطقة، كما هو الحال مع المشروع الوطني السياسي

العراقي؟ وهذا يدفع بنا بتساؤل آخر هل هناك علاقة بين بروز الفكر المتطرف وأدواته الجماعات الإرهابية بحركة التفاعلات الجيوسياسية الإقليمية والجيواستراتيجية العالمية، وتقاطع المصالح بين الاستراتيجية العالمية والجيوسياسية الإقليمية؟ . للإجابة عن التساؤلات أعلاه نقول ان التطرف العنيف ما هو إلا فرصة تم توظيفها من قبل دوائر التفكير الاستراتيجي العالمي لاستمرار الأوضاع المضطربة في منطقة الشرق الأوسط، وابتعاث نظرية صدام الحضارات باستعارات جديدة لاستمرار الهيمنة الأميركية في المنطقة وضمان استمرار حاجة دول المنطقة للمضلة الأميركية.

أمام هذه الحقيقة ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث، تناولت التطرف العنيف وتداعياته وإثاره على الدولة والفرد محليا وإقليميا ودوليا، وحددت الأطر التي يمكن التعامل معها. إلا أننا هنا سنحاول إن نوجد نهج استراتيجي جديد يؤكد على الشراكة الاستراتيجية مبنية على تحمل المسؤولية الإقليمية، وهذه الشراكة لا تقتصر على الجانب الرسمي فقط بل تمتد إلى جهات إقليمية فاعلة متمثلة بمنظمات المجتمع المدني ورجال الإعمال والجامعات والأكاديميات المختلفة.

التطرف*

ظاهرة التطرف العنيف من الظواهر المستجدة في واقعنا، وتناولها الكثيرون بالتحليل. وهي ظاهرة أخذت مديات عالمية في امتدادها الفكري – الميداني لذا يصعب تفسيرها، ويعد التطرف من المفاهيم المعقدة – المركبة التي يصعب تحديدها أو إطلاق تعميمات بشأنها، التي تفرض حضورها في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، بل تخطت ذلك لتشمل العلوم الاقتصادية والعسكرية والسياسية في الوقت الراهن. فقضية التطرف قضية يومية حياتية، تمتد جذورها في التكوين الهيكلي للأفكار والمُثل والإيديولوجية المتبنى في المجتمع، فالفكر المتطرف شأنهِ شأن أي نسق معرفي، بمثابة ظاهرة اجتماعية تتأثر وتؤثر في غيرها من الظواهر، مرتبطة الى حد كبير بالظروف التاريخية والسياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية التي يتعرض لها المجتمع.

يعد مفهوم التطرف من المفاهيم التي يصعب تحديدها او إطلاق تعميمات بشأنها، نظراً لما يشير أليه المعنى اللغوي للتطرف من تجاوز لحد الاعتدال، وحد الاعتدال النسبي، يختلف من مجتمع إلى إخر

* والتطرف في اللغة هو الكينونة فكرياً أو مادياً في الهامش، أو الحافة أو النهاية ومنه قوله تعالى (اقم الصلاة طرف النهار او زلفا من الليل)، العلاقة بينه مع الانحراف علاقة عموم وخصوص، لان الانحراف هو الميل عن الجادة، وذلك هو الوقوع في الحافة او الهامش(ومن الناس من يعبد الله على حرف). انظر: محمد احمد بيومي، ظاهرة التطرف: الأسباب والعلاج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص5.

وفقاً لنسق القيم السائدة في كل مجتمع، فما يعتبره من المجتمعات سلوكاً متطرفاً من الممكن إن يكون مألوفاً في مجتمع آخر. فالاعتدال والتطرف مرهون بالمتغيرات البيئة والحضارية والثقافية والدينية والسياسية التي تمر بها حركة المجتمع. كما يتفاوت حد الاعتدال والتطرف من زمن لآخر، فما كان يُعد تطرفاً في الماضي قد لا يكون كذلك في الوقت الحاضر، ومع ذلك حاولت الجهود الفكرية بمختلف مدخلاتها إلى تفسير فهم ظاهرة التطرف والتطرف العنيف حسب منابعها الفكرية المتعددة.

ويختلط مفهوم التطرف لغة واصطلاحاً مع مفاهيم أخرى، أخذت مديات أوسع تاريخياً وفكرياً، ارتبطت بالدراسات الإسلامية والاجتماعية والنفسية، ففي تفسير ظاهرة التطرف في الدراسات الإسلامية غالبا ما يتم الاعتماد على كلمة (الغلو) هو كل ما يتسم في أخذه للدين بالشدة ويتسم في معاملة الآخرين بالعنف[1]. و(التنطع) هو كل تعمق في القول والفعل، و(التشدد) ويعني الحدة الشديدة التي تتصف بها سلوكيات الفرد تجاه الموضوع أو الفكر الذي يعتنقه، و(التعصب) باعتبارها مرادف لكلمة التطرف حيث وردت هذه المفردات في الشريعة الإسلامية: إما في الدراسات الاجتماعية والنفسية تقترن كلمة التطرف بالتعصب. وفي الدراسات السياسية اليوم تقترن كلمة التطرف إلى حد كبير بكلمة الإرهاب، اذ كثيراً ما يفسر التطرف ومفهومه بالإرهاب.

وبذلك ظاهرة مركبة تأخذ إبعادا تراكمية متشابكة، بسبب تعدد مصادرها وأصولها وإشكالها، فقد تنوعت وتعددت المقاربات النظرية التي تحاول تفسيرها، فالتطرف هو الميل عن جادة الصواب والانسلاخ فردياً كان أو فئوياً أو شرائحياً من المجتمع فهو خطا في الفكر ونشاز في السلوك، والتطرف العنيف يعني تجاوز مرحلة الرأي المتعصب ، والفكر الخاطئ إلى مرحلة الإكراه البدني الشديد وتصفية جسدية للخصم وإرغامه للانصياع الى إرادته إما تبني للفكر أو استسلام مكره[2].

وتعرفه الموسوعة الفلسفية العربية "بانه فعل يعمد فاعله إلى اغتصاب شخصية الأخر، وذلك باقتحامها إلى عمق كيانها الوجودي وإرغامها في أفعالها وفي مصيرها منتزعاً حقوقها أو ممتلكاتها أو الاثنين معاً[3].

والتطرف العنيف يعني تجاوز مرحلة الرأي المتعصب ، والفكر الخاطئ إلى مرحلة الإكراه البدني الشديد وتصفية جسدية للخصم وإرغامه للانصياع إلى أرادته إما تبني للفكر او استسلام مكره. بمعنى إن

---

[1] . محمد احمد بيومي، ظاهرة التطرف: الأسباب والعلاج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص5.

[2] . .للمزيد انظر: ناصر الزهراني، حصاد الإرهاب، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007. ص 60 ومابعدها

[3] . معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، ط1، المجلد الأول، الإنماء العربي، بيروت. ص625 ص-626.

التطرف العنيف هو مجموعة المعتقدات والسلوكيات التي يتبناها الفرد او الجماعات الذي يدعمون او يستخدمون العنف الذي تحركه الإيديولوجيات (السياسية والدينية) لبلوغ وجهات النظر المرجوة.

وفي التفاتة مهمة توضح توظيف التطرف العنيف بأدواته الجماعات الإرهابية من قبل القوى العالمية يقول المفكر الفرنسي المتخصص في الحركات الإسلامية (فرنسوا بورغان) " فعلى الرغم من أن أفة التعصب عموماً، والتعصب الديني والمذهبي خصوصاً، تعتبر ظاهرة عالمية، وليست حكراً على المسلمين وحدهم دون الشعوب الأخرى، غير أن المسلمين يوصمون بالعنف والأصولية، كلما استهدف هذا الخطر الداهم مصالح الأخر وفي مقدمتهم الغرب، أو أيا ممن يرتبط بهم أو يمثلهم ويرعى مصالحهم" [1].

وبذلك يمكن القول إن التطرف العنيف ظاهرة معقدة تعبر عن جملة من الأنشطة والفعاليات الحسية والجسمانية تتمثل في (المعتقدات، والاتجاهات، والمشاعر، والافتعال، والاستراتيجيات) التي يتبناها الفرد أو الجماعة، لتشكل حالة شاذة في المجتمع، تجد ذاتها في سلوكية العنف في رفض الواقع وتغييره نحو عقيدة الجماعة، لذا فان التطرف هو مسألة ذاتية – جماعية من ناحية، وسياسية من ناحية أخرى. تهدف تغيير الواقع من حال إلى حال اخر.

التطرف هو الخروج عن القيم والعادات الشائعة في المجتمع، وتبني قيم ومعايير مخالفة ومضادة لها، وهو يعني اتخاذ موقف متشدد إزاء فكرة معينة أو إيديولوجيا بحيث تتجاوز حدود الاعتدال. ولأن التطرف العنيف يستهدف العنف كأداة للتعامل مع الآخرين فإن الغلو في الأفكار ومحاولة تشويه الآخر هو الأسلوب الذي يتم اعتماده في التعامل مع القيم والتصورات الفكرية الأخرى. فقد خرج من طور الفكر والاعتقاد والتصور النظري، إلى طور الممارسة والتطرف السلوكي، الذي يعبّر عن نفسه بأشكال مادية من أعمال قتل وتفجيرات وتصفيات واستخدام لوسائل العنف المادي المختلفة لتحقيق بعض الأهداف. وعادة ما يكون التطرف السلوكي والمادي نتيجة وانعكاساً للتشبع بتطرف سابق في الفكر والقناعات والاعتقاد.

تحليل بيئة التطرف

يعد الشرق الأوسط اليوم مداناً بالتطرف فكرا وسلوكاً، ويعده البعض منطقة انطلاق الأزمات العالمية (الأمنية، السياسية، الاقتصادية). بات التطرف والإرهاب السمة الأبرز التي يعرف بها الشرق الأوسط. إذ

[1] . المصدر نفسه.

مع تحولات الألفية الثالثة وما اضفت به من تغيرات مفصلية في المستويات والصعد كافة، اذ تأثيراتها لم تقتصر على جانب الدولة وكينونتها المتعارف عليها، بل تعدت لتطال الفرد والمجتمع الدولي ككل، فقد تخطت الدولة الموضوعية وتحول التهديد من تهديد مادي موضوعي مقرون بالعمل الصلب (القوة الصلبة)، إلى تهديد واستهداف ناعم لمواطني الدولة بشكل مباشر معتمدا على استراتيجية تفكيكية تعمل على تفكيك المنظومة القيمية والمجتمعية للفرد، إي العمل من الأسفل إلى الأعلى. وفق آليات مباشرة تخاطب العقل وتوقع فيه الإثر حتى الألم (إدارة التوحش)[1].

وبذلك لا يخفي على احد بأن منطقة الشرق الأوسط منطقة تنافس عالمي لمكانتها الجيوستراتيجية في الاستراتيجيات العالمية على مرِّ التاريخ، وان ما يحدث اليوم ما هو إلا محاكاة غير تقليدية لما حدث في من صراع دولي – إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، لكن بآليات وأساليب جديدة تستعير من نظرية صدام الحضارات الكثير وفكرة توظيف العدو. فأن توظيف ظاهرة التطرف من قبل القوى العالمية ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية ما هو إلا تكتيك تسعى من خلاله إلى تحقيق الأهداف والمصالح وفق ما يعرف (الفوضى الخلاقة) وزعزعة استقرار المنطقة عبر خلق بيئة سياسية داخلية متوترة على مستوى الدولة ودول المنطقة ذاتها.

وان تسليط الضوء على أزمة التطرف هي أزمة فكرية – مجتمعية ذات إبعاد ودلالات أمنية هي فكرة قاصرة، إذ على الرغم من صحة ذلك إلا أن البيئة السياسية تعد من المداخل الأساسية لظاهرة التطرف ولاسيما في دول المنطقة، إذ ما حدث من عمليات تغيير في الأنظمة السياسية بدءا من العراق مرورا في تونس ومصر وليبيا، والأزمة السورية، والانتقال بهذه المجتمعات من الحياة السياسية المغلقة الأنظمة الشمولية إلى الأنظمة الديمقراطية وممارسات الحريات وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية التعددية وغيرها من أدوات الأنظمة الديمقراطية. هذه بالمحصلة أدت إلى صدمة مجتمعية – فالكثير من فئات المجتمع – غير قادرة على استيعاب هذه التطورات والتغيرات، إما رافضة للتغير ومعارضة له، أو الخوف من طرق ما هو جديد (هاجس نفسي)[2]. هذا ولد لنا بيئة سياسية مضطربة ومتوترة في أحيان كثيرة نجد إن حالة الولاء للدولة قد ضعف ويتلاشى أحيانا لصالح انتماءات إما قومية عرقية أو دينية أو إيديولوجية.

[1] . فيصل عباس، سيكولوجيا التطرف والإرهاب الصهيونية والجماعات الإرهابية، دار المعارف الحكمية، بيروت، 2017، ص155

[2] .مالك عوني، ديناميات التفكك والوحدة في العالم العربي بعد "ثورات الربيع"، تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 195، يناير، 2014، ص ص 4-5.

وبذلك فقدت الكثير من الأنظمة السياسية في المنطقة الانتماء الوطني(الهوية الوطنية)[1]. فضلا الكثير من تلك الجماعات قد خرجت عن سلطة الدولة ولجأت إلى العنف في الحصول على مكاسب تقوي من سلطتها وتضعف سلطة الدولة بالمقابل.

إضافة إلى توتر العلاقات الإقليمية ومحاولة القوى العالمية إلى إعادة استقطاب دول المنطقة كلاً إلى جهته لتعزيز مكانته وقدرته في التنافس العالمي. والرغبة بإعادة تشكيل جيوبولتيكيا المنطقة بناء على جملة التفاعلات الجيوسياسة الإقليمية في المنطقة، مما ولد بيئة إقليمية تتسم بالتوتر ساهمت إلى حد بعيد في تنامي ظاهرة التطرف وانتشارها وتمددها في المنطقة، مما خلق وضع جيوسياسي جديد أضاف بعداً إخر يزيد من حدة التوترات في المنطقة. لاسيما وان تلك الجماعات الإرهابية تدرك تماماً إن سوء العلاقات وتوترها بين دول المنطقة يعد البيئة المناسبة لنموها ويعطيها هامشاً من المرونة والمناورة في أن واحد. ومثل الموقف الدولي والإقليمي في التعامل مع الإحداث السياسية فانه هناك ازدواجية في اتخاذ المواقف الإقليمية والدولية إزاء الإحداث والمواقف ذاتها من دولة لدولة أخرى، فالانحياز والتغاضي دفع بعض الفئات في هذه الدول إن تشعر بالنقمة على القوى السياسية المحلية ولإقليمية والدولية، لتكون بذلك فريسة سهلة للتطرف والإرهاب، بتبني فكرة انتزاع (الحقوق) خارج صلاحيات وسلطة الدولة[2]. وبذلك تكون بديلاً شرعياً عن الدولة والشرعية الدولية[3].

ممكنات الدولة في مواجهة التطرف العنيف

بما انه احد مداخل التطرف عديدة ومتنوعة وتأتي في مقدمتها المداخل السياسية والاقتصادية ،فانه سنعمل على تهيئة بيئة استراتيجية قادرة على مواجهة ومكافحة التطرف فكراً وسلوكاً على مستوى الفرد أو الفئة أو الشريحة. وتكون تمكين البيئة السياسية هي المحور الذي تدور حوله بقية المداخل على

[1] .د. احمد عبد ربه، مستقبل الدولة الوطنية في العالم العربي بعد " ثورات الربيع"، تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 195، يناير، 2014، ص ص32.

[2] . عثمان ابو زيد عثمان، البعد السياسي للعنف، في كتاب : ظاهرة التطرف والعنف (من مواجهة الإثار إلى معالجة الأسباب) ، ج1،سلسلة كتاب الأمة، الدولة، 2015، ص 76.

[3] . يرى "أبو بكر ناجي" إن الدولة المستهدف تكوينها تمر بمراحل داخل إدارة التوحش عبر عنها بالمراحل: مرحلة شوكة النكاية والإشراك. ثم مرحلة التمكين. ثم مرحلة إدارة التوحش ثم مرحلة شوكة التمكين التي تسبق قيام الدولة، للمزيد من التفصيل أبو بكر ناجي، إدارة التوحش "أخطر مرحلة ستمر بها الأمة"، مركز الدراسات الإسلامية، بلا سنة، ص15 وما بعدها.

اعتبار هي التي تحدد طبقاً لصلاحياتها وكفاءتها مدى فاعلية الوسائل والأدوات الأخرى التي يمكن اعتمادها لتحقيق أهداف الدولة ومصالحها العليا. إي وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف.

أن التطرق إلى هذه النقطة (الفاعلية) تقتضي الإشارة إلى أن عناصر قوة الدولة لا يمكن إن تكون ذات فائدة ونفع مالم يتم توظيفها استراتيجيا وأحالتها إلى قدرة سياسية وكفاءة في الإداء السياسي الذي يعد بدوره العمود الفقري لكفاءة الأدوات الأخرى بمافيها كفاءة الإداء الأمني والعسكري[1].

أن القدرة السياسية يمكن إن تدرك عبر المؤشرات الأتية :

– مستوى الحريات العامة المتاحة (التعددية السياسية، المشاركة السياسية، حقوق الإنسان) .

– الاستقرار السياسي.

– مستوى كفاءة الإداء الحكومي .

– نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية .

– فاعلية البرلمان في مهامه التشريعية والرقابية.

– كفاءة آليات صنع واتخاذ القرار السياسي سيما حيال الأزمات والحالات الطارئة . ونخص بالذكر هنا ما يتعلق بالأمن الوطني وحماية المصالح الحيوية للدولة.

– إعادة صياغة العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها (فئات المجتمع المختلفة) وفق بناء أنظمة الحكم المحلية ودعمها من قبل السلطة المركزية.

إما على الصعيد الإقليمي والدولي، فانه يفضل الارتكان إلى البعد الاستراتيجي، لما لذلك من ارتباط مصيري بالأهداف والمصالح العليا للدولة. وعملية التمكين هنا تقترن بمقاربات علاجية – وقائية في أن واحد تتمثل في الاتي :

– قبل البدء بأي معالجة ضرورة إن يكون هناك اتفاق على فض الاشتباك والتعقيد في الجوانب النظرية والتفسيرية لمفهوم التطرف العنيف والإرهاب، لعدم الوقوع في ازدواجية المواقف.

[1] . سهاد اسماعيل خليل، البيئة السياسية لمكافحة التطرف(رؤية مستقبلية في ضوء التفاعلات الجيوسياسية في الشرق الاوسط)، الورشة العلمية المقامة في مركز أورسام/ أنقرة، أيار 2017م.

– وضع استراتيجية شاملة توحد المسارات الفكرية، وتشخص الاختلالات، وتحدد الأهداف المشتركة، بموجب آليات يتفق عليها وفق الإمكانيات المتاحة لكل دولة. ووفق خصوصية كل دولة دون إن يتعارض مع مصالح الدولة المشروعة من جهة وخصوصيتها الوطنية من جهة أخرى، وفق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدولة.

– تهدئة الأوضاع السياسية المتوترة في المنطقة، إذ كما اشرنا سابقاً بأن إي توتر بين دول المنطقة يكون بمثابة فرصة لتمدد الجماعات الإرهابية وانتشار فكرها المتطرف الاقصائي. عبر توظيف مبدأ (التخطي الاستراتيجي)*. الذي يتطلب توافر ثلاثة معطيات أساسية تتمثل في :

1- إنشاء أجواء من الثقة داخل بيئة العمليات، إذ أن وجود تعاون واسع النطاق بين الدول الإقليمية سوف يساهم في إضعاف حركة الجماعات المتطرفة من جهة، كما أنه سوف يزيد من القابليات الاستعدادية لدى القطعات العسكرية في المواجهة أو ضبط الأمن مع الجماعات المتطرفة.

2- تعزيز شرعية الإجراءات التي تقوم بها الدول، إذ أن وجود التعاون المشترك سوف يؤمن العمليات المختلفة التي تقوم بها القوات المسلحة أو التشكيلات الأمنية في ضبط الأمن من خلال اتفاقيات أو محاضر للاتفاق توقع بين الدول المتفقة في هذا المجال.

3- إن التعاون الإقليمي سوف يساعد في تطوير قاعدة المعلومات التي تمتلكها الدول لمواجهة التطرف العنيف من خلال رصد حركة الجماعات المتطرفة سيما وأن الإمكانيات الاستخبارية التي تمتلكها الدول في هذا المجال مختلفة مما يجعل التعاون المشترك يؤمن معيار التكامل في هذا الشأن.

– التعامل والتعاون في اطار المنظمات الإقليمية الأخرى والمنظمات الدولية. والعمل على تفعيل القرارات الأممية حول التطرف والإرهاب ودخولها حيز التنفيذ.

– مواجهة مشكلة اللاجئين والنازحين والعمل على إعادة تأهليهم وفق برامج التمكين التي يتم وضعها.

– تجفيف منابع الإرهاب المادية والبشرية، عبر لجان مشتركة تخصصية.

* . التخطي إستراتيجياً أي بمعنى التوجه إلى التحول من ساحة للتنافس إلى الدور الثانوي في التفاعلات الإقليمية، وهذا من شأنه تشكيل جبهة متوازنة ضد خيارات المحاور الإقليمية الرئيسة القائمة على أساس التضاد الأيديولوجي. ويبدو أن أقرب خيار لذلك هي مصر بالدرجة الأولى والأردن ثانياً. ينظر إلى علي فارس حميد، ممكنات التعاون الإقليمي للعراق في مواجهة التطرف العنيف (المحفزات والمعاضل)، الورشة العلمية المقامة في مركز أورسام/ أنقرة، أيار 2017م.

– العمل على السيطرة وتقنين مخاطر الإنترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي، بفرض سياسات وآليات صارمة تجاه من تروج للفكر المتطرف والإرهاب.

– إيلاء العمل والجهد الاستخباري الأهمية القصوى، عبر تشكيل لجان أو سكرتارية متخصصة، لاسيما في مجال تجفيف منابع الإرهاب المادية والبشرية وملاحقة قادة تلك التنظيمات.

– العمل على وضع استراتيجية إعلامية مشتركة، تأخذ على عاتقها القيام بحملة إعلامية واسعة تستهدف الشباب بالدرجة الإساس مبنية على مبادئ السلم الأهلي والمجتمعي وثقافة الاعتدال وحوار الأديان وغيرها.

– دعم الدول التي تعاني من تفشي ظاهرة التطرف والإرهاب، عبر تفعيل مسارات التنمية والإصلاح السياسي والاقتصادي.

– تمكين سياسات الدول باتجاه تعميق الوعي الوطني، ودعم برامجها الوطنية في تعزيز الولاء السياسي والأمني الوطني لفئات المجتمع كافة، وعدم تشجيع النزعات الانفصالية والطائفية، لأنها ستكون ارض خصبة لنمو ظاهرة التطرف والإرهاب مما يؤدي مستقبلا إلى أزمة حقيقية تتعدى الحدود الجغرافية للدولة.

المداخل الاستراتيجية لمواجهة التطرف العنيف

يتطلب منا تحديد متلازمة الدولة ثلاثية الإبعاد (الهوية الوطنية، الأمن ،التنمية). عند بناء وصياغة استراتيجيات التطرف العنيف، اذ تعمل الدول على تبني نهج جديد يتكون من شقين يتكامل الاول مع الثاني وينفذان معاً: الأول، يتناول مقاربات التطرف، إما الشق الثاني يبحث في مسارات المواجهة والتي بدورها تنقسم إلى مسارين: الأول، وقائي والثاني، أصلاحي.

1: مقاربات التطرف

قد فرضت ظاهرة التطرف العنيف التي بالنتيجة الحتمية اقترنت ببروز الجماعات الإرهابية، دوائر التفكير الاستراتيجي إلى البحث عن مقاربات يمكن التعامل بها لمواجهة التداعيات والإثار الناتجة عن هذه الظاهرة التي لم تعد إبعادها تقتصر على الدولة والإقليم فقط بل تخطت ذلك عابرة إلى العالمية.

وبما أن ظاهرة التطرف العنيف لها إبعاد ذاتية وموضوعية فأنه يمكن ان نقسم المقاربات الاستراتيجية إلى مقاربات(ناعمة وصلبة)[1].

2 : المقاربات الناعمة

تشمل المقاربة الناعمة على كل ما يستهدف العقل البشري ويحاكي المشاعر والأحاسيس، فهو محاكاة عقلية ذات طابع عاطفي، تستنهض بالنفس البشرية مخزونات الذات البشرية التي إما تعبر عن الشر أو الخير. وهذا ما اعتمدت عليه الجماعات الإرهابية في نشر التطرف وتحوله فيما بعد إلى تطرف عنيف. لذا فأن هذه المقاربة تقوم على تجفيف منابع التطرف العنيف، وتفكيك البيئة الاجتماعية الحاضنة له، وهدم المنظومة القيمية والفكرية التي بنيت على أفكار واجتهادات شاذة دفعت باتجاه بناء حضارة إقصائية – دموية تستهدف الإنسانية، فولدت لنا صراعا حضاريا وأيديولوجيا بين الأديان والأعراف المختلفة[2].

وبالمقابل فأن المقاربة الناعمة تستهدف تجفيف منابع التطرف ليست المالية فقط وانما الموارد البشرية التي تعد قوام وعماد هذه الجماعات، عبر العمل في أن واحد مع متلازمة الامن والتنمية. لذا فأن هذا المقاربة تتكون من المقاربة (الدينية ، الاجتماعية، التربوية، التنموية، الفكرية، السياسية)، وتقوم على عدة مرتكزات أهمها[3]:

1.تعزيز الحوار الفكري.

2.ترشيد الخطاب الديني

3.تعزيز الانتماء الوطني.

4.تعزيز الشعور بالثقافة الوطنية والخصوصية الحضارية للدولة.

5.تعزيز الديمقراطية.

---

[1] . سهاد اسماعيل خليل، علي فارس حميد ، مواجهة التطرف: المداخل، الاستراتيجيات، بيئة الفعمليات، سلسلة كتاب النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد 2020، ص 58.

[2] . المصدر نفسه.

[3] . للمزيد انظر : التعليم والهوية ومنع التطرف ، 2017، على الموقع الالكتروني الاتي: https://icanpeacework.org/wp-content/uploads/2018/06/PVE-and-Education-Arabic.pdf

6.العمل على تحقيق العدالة المجتمعية.

7.اختلاق البرامج التنموية.

8.مراقبة انتقال المعلومات ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي.

9.إنشاء مركز إقليمي لمكافحة التطرف العنيف.

10.اطلاق الإمكانيات المادية والبشرية.

3_ المقاربات الصلبة

بما إن التطرف العنيف اتخذت سلوكا عدوانياً شرس أتسم بالتوحش في بعث الخوف في صفوف المدنيين والعسكر، عبر توظيف الأعلام والترويج لقوته من جهة، وبيان ضعف المقاومة الأمنية من قبل المؤسسات الأمنية المعنية[1]. يتطلب ذلك مقاربة صلبة قادرة على دحر تلك الجماعات المتطرفة بمعارك استراتيجية خاطفة، تبعث الخوف بين صفوف تلك الجماعات من جهة، واستعادة ثقة المواطن بقدرة القوات المسلحة والأجهزة المختصة في فرض الأمن وحمايته من جهة أخرى.

تعمل المقاربات الصلبة على توظيف كل مقومات الدولة المادية في مواجهة الجماعات المتطرفة (الإرهابية)، باستراتيجيات وتكتيكات جديدة تدخل بها اطراف إقليمية ودولية تشترك في هدف محاربة والقضاء على التطرف العنيف فكرا وسلوكا من خلال مطاردة الجماعات الإرهابية العابرة للجغرافيا، إذ امتداده وانتشارها لا يقتصر على دولة واحدة ، اذ تقسم الى مناطق التمكين والحواظن والتنفيذ.

والمرتكزات التي تقوم عليها المقاربات الصلبة هي :

1.القوات المسلحة الوطنية

2.القوات المساندة، قوات الحشد الشعبي.

3.التحالف الدولي والتنسيقات الثنائية او المتعددة.

4. تطور جانب العمليات الذي يقوم على:

أ. العمليات الاستباقية.

ب. الحرب الخاطفة.

[1] . للمزيد انظر : المنهج المرجعي لمكافحة الارهاب ، على الرابط الالكتروني الاتي: https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/2020/12/pdf/2012-DEEP-CTRC-arabic.PDF

ت. العمليات النوعية.

مسارات المواجهة

تنامي ظاهرة التطرف العنيف ولدت أزمات متعددة أزمة تولد أزمة أخرى، فهي لا تقتصر على إبعاد محددة بعينها، بل هي ظاهرة شاملة تستهدف الموارد البشرية والموارد المادية، ولها تداعيات عميقة على المستويات والصعد كافة، فهي تشكل تحدياً وتهديداً يطال الحضارة الإنسانية، بمدياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

هذا التهديد يتميز بأنه تهديد كامن، يعتاش على الأزمات التي تعصف بالدول بين فترة وأخرى، ولمواجهة هذا التهديد يتطلب جهداً استثنائياً ينتقل بالتفكير الاستراتيجي من الاستجابة للفعل(رد الفعل) إلى خلق الفعل الاستراتيجي الدافع باتجاه مسارين الأول: وقائي، والثاني إصلاحي[1].

المسار الأول : المسار الوقائي.

يعمل هذا المسار على الاستعارة الفكرية لما يعرف باستراتيجية(الضربة الوقائية) اي خلق ظروف استراتيجية تهيء الفرصة للانقضاض على مكامن التهديد والقضاء عليه قبل الوصول إلى هدفه (فكراً وسلوكاً) ، عبر عملية نوعية ذات طابع استباقي ترتكز على الجهد الاستخباري والاستعلامي.

فضلا عن العمل على تطويع متلازمات الآمن والتنمية والسياسة لتهيئة متطلبات الحياة الكريمة لفئات المجتمع كافة وتحقيق العدالة الاجتماعية والمتابعة القضائية بحق من يعبث بالآمن والاستقرار الداخلي للدولة، استشعار الفرد بقوة الدولة في فرض القانون وانها قادرة على حمايته من التهديدات.

المسار الثاني: المسار الإصلاحي.

يستند هذا المسار على خلق بيئة استراتيجية مناسبة تمكن الدولة بمؤسساتها المختلفة من عملية علاج وإعادة تأهيل وإدماج الجماعات الضالة التي اتخذت من الفكر المتطرف نهجاً وسلوكاً. وانتشالهم من حالة الضياع وإعادتهم إلى جادة الصواب، من خلال حملة إعلامية توعية تعتمد على الحوار الفكري والديني والإقناع بأن ثقافة التسامح والاعتدال والوسطية، هي السبيل لتحقيق الاستقرار والطمأنينة المجتمعية.

[1] . سهاد اسماعيل، علي فارس حميد، مصدر سبق ذكره، ص43.

ان المقاربة الاستراتيجية الذكية لمواجهة التطرف (المقاربات الناعمة والصلبة)، لا يمكن ان تعمل دون تحديد مسارات المواجهة. فالمقاربات تبحث في أسباب ونشوء ودوافع ظاهرة التطرف، وكيفية تمدد تلك الظاهرة بنطاقات إقليمية ودولية وخروجها من اطار الدولة[1]. وتحديد المعالجات الممكنة للتعامل مع الظاهرة وحشد الإمكانيات التي لا يمكن تكون إي دولة قادرة على تحقيقها لوحدها دون دعم دولي وإقليمي. فهي تستهدف خلق وضع إقليمي – دولي يساهم في القضاء على هذه الظاهرة[2]. إلا إن عملية خلق هذا الوضع الدولي تتطلب مسارات تأخذ الطابع الإجرائي (العملياتي) وفق المقاربات المحددة. إذ أن عملية الانتقال من الفكر إلى السلوك تتطلب نهج استراتيجي يؤطر تلك المقاربات والمسارات باستراتيجية شاملة متعددة الإطراق (دولية ، اقليمية، محلية).

الخاتمة

لم يكن يوم 14حزيران 2014، يوما عراقيا خالصٍ بقدر ما هو صحوة عالمية عن غفوة – مقصودة أو غير مقصودة– عن ولادة ونمو مسخ جديد من التنظيمات الإرهابية المتطرفة. التي تعمد على الإتيان بكل ما هو وحشي واكثر دموية فكرا وسلوكا لتثبيت وترسيخ مكانتها بين التنظيمات والجماعات الإرهابية. فان ما حدث في ذلك اليوم لم يكن مشهدا سينمائيا، ولم يكن غزوا من الفضاء، أو مشهدا دراماتيكياً من ابتعاث الموتى والانتقام من الإحياء كما تصوره بعض القصص والأساطير. فأن منظري ومخططي ومنفذي ولادة هذا الكيان ما هم إلا بشر يؤمن بعقيدة وبفكرة الخلافة الإسلامية وفق منهج (إدارة التوحش) مستندا على منظومة فكرية مفادها رفض قاطع لكل ما هو قائم في المجتمع والعمل على تغييره بأقصى مظاهر العنف واشدها دموية لردع وإرهاب الرافضين ومن ثم الاستسلام والإذعان وزيادة حماسة منتمية ولاسيما من الشباب والمراهقين وجذب الأنصار آليه.

ومقابل تلك النزعة والعقيدة وبما تمثله من مشروع، يتطلب إيجاد بيئة استراتيجية تعتمد على نهج استراتيجي عقلاني شامل يتجاوز فكرة نشأة التنظيمات الإرهابية ماهي إلا تعبير عن حالة من الاختلال الأمني فقط، وان معالجتها تتم عبر الوسائل والأدوات الصلبة فقط. فضلا عن ان عملية مكافحة التطرف لا تنحصر فقط ضمن صلاحيات الدولة بل يتطلب تعاون المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

---

[1] . للمزيد انظر: الوقاية من الارهاب ومكافحة التطرف العنيف والراثكالون المؤيدين اليه: مقاربة الشرطة المجتمعية: على المخوقع الالكتروني : https://www.osce.org/files/f/documents/9/b/119499.pdf

[2] . المصدر نفسه

فضلا عن ذلك فأن تمدد الجماعات الإرهابية أفقيا وجغرافياً متجاوزا الحدود الإقليمية للدولة، – وتجاوز في مناسبات عديدة المجال الإقليمي إلى المجال العالمي– يتطلب ذلك تنسيق الجهود المشتركة بين دول الشرق الأوسط عموما، ودول الجوار الجغرافي للعراق خصوصاً، وتضافر الجهود الدولية والوطنية، إن واحدة من أهم قضايا مواجهة التطرف العنيف هو تأمين التعاون المشترك على المستوى الإقليمي والدولي من أجل منع تمدد هذه الجماعات بشكل أفقي بين المناطق الجغرافية التي تعاني من انتشار الجماعات المتطرفة.

وقد نجح العراق في تبني استراتيجية (يمكن القول) بانها تذهب به مستقبلاً بان يكون موازناً إقليميا بين القوى العربية، الإيرانية، التركية. من خلال تبني استراتيجية توازن المصالح مرة واستراتيجية توازن التهديد مرة أخرى كما حدث وأزمة مواجهة الاستفتاء الكردي، ومحاربة تنظيم داعش الإرهابي، وكيفية إدارة التفاعلات الإقليمية في معركة تحرير الموصل في عام 2017. فقد اعتمد العراق على معادلة (الفرص والتهديدات).

كما نجح العراق في تبني تكتيكا يمكن إن نطلق عليه (التخطي الاستراتيجي) إي بمعنى التوجه نحو التحول من ساحة للتنافس إلى الدور الثانوي في التفاعلات الإقليمية كما هو الحال من الآزمة السورية، والتوجه نحو الأردن ومصر في تبني علاقات بعيدا عن التضاد الإيديولوجي.

وشكل الموقف العراقي من الآزمة الخليجية موقفاً يدفع للعراق بان يكون مؤهلا استراتيجيا للعب دور الموازن الاستراتيجي في المنطقة.

إلا انه لا يمكن تحقيق هذا الدور دون تهيئة البيئة الداخلية العراقية ولاسيما السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا يحتاج إلى جملة من الإصلاحات وبمختلف المستويات. فضلاً عن بناء علاقات دولية إيجابية لاسيما مع القوى العالمية المختلفة، تدعم العراق بهذا التوجه الاستراتيجي الجديد.